

تقارير الجمعيات الشريكة

العنف ضد النساء أية تكلفة

GLOBAL RIGHTS
MAROC 2011



Partners for Justice



Partners for Justice

تقارير الجمعيات الشريكة العنف ضد النساء أية تكلفة

GLOBAL RIGHTS

MAROC 2011

يضم التقرير مجموعة من المعطيات حول تكلفة العنف تم استخلاصها من خلال لقاءات غير رسمية بمجموعة من ممثلي المجتمع المدني و العاملين في القطاعات الخاصة و العامة و بعض النقابات كما يضم مجموعة من الحالات المأخوذة من صلب الواقع بالإضافة إلى أمثلة شعبية. الهدف من هذا التقرير هو التأكيد على أنه لو كان هناك قانون خاص بالعنف لما كلف ما يكلفه حالياً على المستوى المادي و النفسي و لما تأثرت بانعكاساته العديد من الحقوق الأخرى فكل هذه الانعكاسات دليل على أن العنف ضد النساء يدخل ضمن الشأن العام و لا ينحصر في الشأن الخاص كما يتوهم العديد.

الهيئة	المنطقة	تكلفة العنف على المستوى المادي و العنوي	شهادات و حالات لتأثير العنف	ملاحظات و مقترحات
النقابات و النساء العاملات	تطوان	<ul style="list-style-type: none"> تم تسريح عدد من العاملات بسبب تأخرهن المتكرر وغيابهن عن العمل و الذي يعود لأسباب عائلية، مثل تعرضهن للضرب، متابعتن لقضاياهن بالمحاكم، فترة العلاج... كل هذه الأمور يرفضه أرباب العمل بمرر أنهم يعرضن المعامل للخسارة كبيرة و بالتالي التأثير على مرد ودية الإنتاج. توفر النقابات لهؤلاء العاملات لجنة خاصة للدفاع عن ملفاتهن عبر توفير محامين. 		
	مراكش		<p>عاملة شابة خرجت من مقر عملها مساء للذهاب إلى بيتها أخذت سيارة أجرة، وبعد مرور لحظات وجيزة ركب شاب آخر السيارة وفي منتصف الطريق لاحظت الشابة أن السائق لا يتجه إلى المكان الذي طلبت منه فصرخت في وجهه وقالت له إلى أين أنت ذاهب فأخرج الشاب الذي جلس قربها سكين وقام بتهديدها وبعد ذلك قام الرجلان باغتصابها في مكان خال و قد ترك لها هذا الحادث صدمة نفسية ولم تعد تذهب إلى العمل.</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> هناك حالات عديدة من نساء معنفات قدمن ملفات للنقابة إما لطلب الانتقال أو لطلب الاستفادة من رخص طويلة الأمد أو الاخرط. النقائيون يرون أن النساء العاملات أكثر تعرضا للعنف في العمل و أكثر تعرضا لفسوة القوانين حين يتأخرن أو يتغيبن لأسباب أسرية و هو ما يجعلهن أكثر الملفات المعروضة لدى النقابة و أمام المحاكم و هي تشكل ما يقارب 35% من الملفات التي تعالجها النقابة بالنسبة لمعانة النساء العاملات في القطاع الخاص على مستوى الجهة المتمثلة في ضياع 50 إلى 100 درهم عن كل يوم عمل للعاملات اللواتي يضطرن للتغيب نتيجة العنف 	<p>سيدة أصيبت بمرض عضال نتيجة عنف مستمر من طرف زوجها، و لم تعد تستطع متابعة العمل مما عرضها لإنذارات و توبيخات و تهديد بالفصل عن العمل وقد تابعت النقابة ملفها لسنة تقريبا إلى أن تمكنت أخيرا من الاستفادة من العمل نصف حصة وقد قدر السيد (..) المستجوب التكلفة المادية لمثل هذه الحالات من خلال ساعات العمل التي تبذل في هذه الملفات و التي قد تصل إلى 150 درهم عن كل يوم عمل إضافة إلى الوقت الذي يستغرقه عمل النقائيين و الذي يكون على حساب ملفات أخرى غالبا إذ تحظى لديهم ملفات النساء المعنفات بالأولوية.</p>	<p>اللقاء مع النقابات كان غنيا جدا بالحالات بحيث أطلعنا على عدة ملفات قيد الاشتغال و منها عدد لا ياس به لنساء يشتكون من عنف مادي أو رمزي يتعرضن له إما من طرف المشغل أو في البيت و قد لمسنا أيضا وعيا لدى المكاتب النقابية بالموضوع</p>

<ul style="list-style-type: none"> • لا توجد إحصاءات و ليست هناك ميزانية مخصصة لمعالجة آثار العنف. كما لم يتم التفكير في هذه المسألة من قبل. • يجب أن تكون هناك توعية لأن لدينا أزمة عقليات. • ضرورة وجود قانون يجرم العنف • تغيير القوانين المنظمة للشغل. • تجريم العنف. 		<ul style="list-style-type: none"> • في الوظيفة العمومية ليس من حق الرئيس طرد الموظفة إذا تغيبت، لكن غياب الموظفين ينعكس على المواطنين و ليس على المؤسسة. • في حالة التغيب المتكرر، عادة ما تنوب إحدى الزميلات للقيام بعمل المتغيبة مما يشكل عمل إضافي للموظفين و يأخذ من الوقت الذي كان من المفروض منحه لمعالجة قضايا المواطنين. 	للإتحاد العام للشغل الحاجب و مكناس	
لا يتوفر المستشفى بأكادير على إحصائيات خاصة بالتكلفة المادية المباشرة و ما قدم لنا اعتمد على تقديرات شخصية للمستجوبين	" وصلت في الإحدى المرات لقسم المستعجلات امرأة في سن الثلاثينات و هي تعاني من جروح خطيرة على مستوى الرأس و الكتف، و التي تعرضت للضرب من طرف زوجها، ولم يحضر معها أي شخص سوى امرأة عجوز و هي إحدى جاراتها، قمنا باستقبالها و إجراء كل الفحوصات اللازمة من تحاليل، أشعة سينية و الراديو وقد كلف ذلك المستشفى ما يعادل 3000 درهم إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الإقامة و التغذية و الأدوية و الطبيب و المراقبة، لأنها ظلت مدة أسبوع بالمستشفى و قد علمنا أن زوجها هرب إلى مكان مجهول" قالت مساعدة اجتماعية بالمستشفى المدني بسانية الرمل تطوان.	في الحالات العادية كل امرأة يتم استقبالها من المستشفى تكلف من 120 درهم إلى 200 درهم دون إجراء الفحوصات و الأشعة التي يمكن أن تكلف أزيد من 1200 درهم	تطوان	المستشفيات و مستشفيات الأمراض العقلية.
لا يتوفر المستشفى بأكادير على إحصائيات خاصة بالتكلفة المادية المباشرة و ما قدم لنا اعتمد على تقديرات شخصية للمستجوبين		<ul style="list-style-type: none"> • في محاولة لتحديد التكلفة المادية الدقيقة لحالات النساء المعنفات التي تفذ على الحلية و من خلال الأسرة التي يتم شغلها و الفحوصات التي يتم إجراؤها و كذا الأدوية التي يتم استعمالها فإن التكلفة هي في حوالي 300 درهم في الحالات العادية و إلى ما يزيد عن 1500 درهم في الحالات التي تتطلب فحوصات بالأشعة أو كشوفات تتطلب أشعة خاصة • إضافة إلى ساعات عمل إضافية للممرضين و التي تقدر بحوالي 100 درهم للساعة و إذا علمنا أن هذه الحالات ليست نادرة إذ تصل إلى معدل 5 حالات يوميا فان عملية حسابية بسيطة تبين حجم الحسائر المادية، هذا بالإضافة إلى كون حالات العنف تعتبر مستعجلة و تحتاج أحيانا إلى فحوصات وأجهزة معينة مما يجعل 	مستشفى الحسن الثاني أكادير	

		عمل الفريق صعبا نظرا لان الأجهزة خاضعة لمواعيد مسبقة وهي باهظة الثمن مما يعرض عمل المستشفى للخلل لان النساء يحتاجن استعمال تلك الأجهزة بشكل مستعجل	
		<ul style="list-style-type: none"> تستفيد كل النساء الواردات على الحلية من الفحوصات الطبية والشهادة الطبية بشكل مجاني، علما أنها إذا ذهبت إلى طبيب خاص من اجل الفحص والشهادة اقل ما يكلفه الأمر هو 100 درهم حسب نوع الطبيب إذا كان عام أو خاص. لا تستفد كل النساء من التحاليل والراديو، بل فقط النساء في وضعية جد صعبة ماديا، وخطيرة جسديا فالأمر قد يتجاوز تكلفة 250 درهم بين جهاز الراديو والتحليل لكل امرأة، و إذا تطلب الأمر السكانير فتكلفته تصل إلى 1500 للمرأة الواحدة 	مراكش
		<ul style="list-style-type: none"> يصل عدد النساء الواردات على المركز إلى حوالي 100 امرأة في اليوم من اجل التلقيح، متابعة الحمل، الفحوصات، وتشكل عدد النساء المعنفات الواردات على المركز بين 6 إلى 10 نساء من اجل الحصول على شهادة طبية او فحوصات او الأدوية، و الأدوية المخصصة للمركز يستفيد منها بالدرجة الأولى النساء المعنفات إذن الميزانية التي تخصصها الدولة كادوية للمركز تخصص للعنف ضد النساء 	مركز صحي بالعالم القروي مراكش
<p>1- ملحاحية وجود قانون للعنف الزوجي لردع مرتكبي العنف.</p> <p>2- تخصيص ميزانية للتكفل بالنساء ضحايا العنف.</p> <p>3- إجراء إحصائيات حول تكلفة العنف على ميزانية قطاع الصحة.</p>	<p>حكا لنا طبيب المستشفى عن حالة امرأة تبلغ من العمر 30 سنة حامل في الشهر الثاني تعرضت للضرب المبرح والركل من طرف زوجها إلى حد أن تسبب لها في الإغماء، بعد نقلها إلى المستشفى لم تكن الإمكانيات اللازمة لعلاجها فتم نقلها بالإسعاف إلى المستشفى الجامعي ابن سينا بالرباط، هناك تم علاجها لأنها تعرضت لكسر في يدها وانفها وفقدت جنينها بسبب الضرب للبطن.</p>	<ul style="list-style-type: none"> تسليم الشواهد الطبية المجانية للنساء ضحايا العنف يأخذ من ميزانية الصحة 100 درهم لكل حالة، لان النساء المعنفات أصبحن تعفى من أداء ثمنها. الوقت الذي تأخذه ضحية العنف أثناء الفحص والمساعدة النفسية أكثر من الوقت الذي يأخذه المريض العادي. تكلفة مصاريف العلاج للنساء ضحايا العنف تأخذ نسبة كبيرة من ميزانية الدولة إذ أن معظم النساء المعنفات تنحدر من اسر فقيرة وبالتالي تقدم شهادة الاحتياج حتى تعفى من أداء تكاليف العلاج: التحاليل تتراوح ثمنها حسب نوعية التحاليل ما بين 100 درهم و 300 درهم على الأقل، الراديو بالأشعة 150 درهم إذا ما كان هناك كسر بالمنقعة، أيضا راديو السكانير 1500 درهم وهذا غير موجود بمستشفى الحميسات إذ يتم نقل المرأة المعنفة بالإسعاف إلى المستشفى الجامعي ابن سينا بالرباط. أكدت لنا المساعدات الاجتماعيات أنهم يتعرضن لتأثيرات نفسية من جراء حالات العنف التي يستقبلونها، فمن هن من أخذت 	المستشفى الإقليمي بالحميسات

		<p>موقفا سلبيا من الرجال إذ أصبحت تعتبر أن كل الرجال معنفين لزوجاتهم وبالتالي ترفض الزواج.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ليس هناك ميزانية مخصصة لمعالجة آثار العنف(سواء داخل المستشفى أو داخل وزارة الصحة،كل ما يهم الوزارة هو الإحصائيات) <p>مقترحات:</p> <ul style="list-style-type: none"> حماية المرأة قانونيا. تجريم العنف. إنشاء خلايا مجهزة لها تجهيزاتها الخاصة و لها طاقمها الطبي الخاص باستقبال النساء ضحايا العنف وجود أطباء كفاية لتعويض الغياب. توفر الخلية على طاقم نسائي لتجنب إحراج النساء في بعض الحالات. التخصص في إطار العنف بالنسبة للمساعدة الاجتماعية 		<ul style="list-style-type: none"> غياب طاقم مكلف بالاستماع و تتبع حالات العنف مند قدومها إلى المستشفى رغم و جود خلية يجعل: الدكتور المعالج يتحول إلى مستمع. تعدد المهام بالنسبة للعاملين بالخلية. استنزاف الجهد و الطاقة لدى العاملين بالخلية مما ينعكس على الأداء الجيد لمهامهم. غياب أطر متخصصة بالخلية:(غياب طبيب نفسي, غياب طبيب نسائي, غياب طبيب أطفال, غياب طبيب...) غياب هذه الأطر بالحلايا يؤدي إلى: حالة نفسية للطاقم جد متأثرة و متعبة من جراء كثرة الحالات. حالة العنف تأخذ الوقت أكثر من أي حالة مرضية(30 دقيقة مثلا تستغرقها الحالة لسرد الواقعة فهي تصمم دائما على اطلاع الجميع على حالتها رغم أنه سبق الاستماع إليها) 4 حالات عنف في الأسبوع(الحاجب) مكناس لا يتفرون على إحصائيات. العنف في تكاثر (رئيس الخلية) تتبع حالات العنف يأخذ من الطبيب الوقت الذي يمنحه لحالات مرضية أخرى و أحيانا من وقت فراغه الذي يمكن أن يمنحه لأسرته. تتبع حالات العنف يندرج ضمن الأداء الوظيفي العادي للمستشفى. رغم أن العنف هو ليس حالة مرضية إلا أن معالجته تتم من الميزانية المخصصة لمعالجة المرضى. 	<ul style="list-style-type: none"> مستشفى الأمير مولاي الحسن بالحاجب مستشفى محمد الخامس بمكناس
<p>تحديد أيام العجز عن طريق معاينة الطبيب، تختلف من طبيب لآخر وبالتالي فإن بعض الحالات تستدعي أكثر من ما حدده الطبيب في الشهادة الطبية من عجز لدى ولضمان حق المرأة المعنفة يجب عرضها على الخيرة الطبية لتحديد المدة الحقيقية للعجز.</p>		<ul style="list-style-type: none"> رغم وجود خلية لاستقبال النساء المعنفات داخل المستشفى إلا أنها لا تتوفر على أعضاء عاملين بها بصفة رسمية، بل إن طبيب المستشفى النفسي والطبيب العضوي والمرضات والعاملات بالمستشفى هم الذين تعرض عليهم حالات النساء المعنفات مما يتسبب في تعدد المهام وعدم إعطاء العناية الكاملة للمعنفة وبالتالي يعامل الطبيب المعنفة كأى مريضة وفدت على المستشفى. تستفيد المعنفة من مجانية الشهادة الطبية والتحاليل والكشوفات والمتابعة النفسية إذا استدعى الأمر ذلك، وبالتالي فكلفة كل 	<p>المساعدة الاجتماعية بمستشفى ابن باجة تازة</p>

<p>من الضروري توفر فضاء خاص للتكفل بالنساء المنعفات يتضمن طبيب الطب العام والمساعدة الاجتماعية، وممرضات وطبيب نفساني وأخصائي طب الأطفال وأخصائي طب النساء.</p>		<p>معنفة تختلف حسب العنف التي تعرضت له المرأة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • العنف الجسدي يمكن تقييمه حسب العاهة أو الأثر ويمكن أن يقيم من 500 درهم كأقل تكلفة إلى أقصى ثمن الذي هو عاهة مستديمة. • يتحمل المركز الصحي بدون استثناء الفحص والأدوية والمتابعة. أما بالنسبة للمستشفى وبإحضار شهادة الفقر فيتحمّل الفحص الطبي والتحليل المخبرية والفحص بالأشعة والأدوية المتوفرة والمتابعة، • أما العنف النفسي فيصاحب دائما العنف الجسدي وبالتالي يستدعى متابعة الأخصائي النفسي بالمجان. • يتكفل المستشفى بخدمات إضافية خارج أوقات العمل حين توافد امرأة معنفة معينة عليه. 	<p>بمندوبية الصحة تازة</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> • يتحمل مستوصف في حالة وفود حالة امرأة معنفة تكلفة العلاج والمتابعة بعد أن توجه المرأة المعنفة إلى المستشفى الإقليمي لإحضار شهادة طبية تثبت عجزها لأن المستوصف لا يمنح شواهد العجز • - كما يمنحها الأدوية والدعم النفسي. 	<p>مستوصف بيت غلام بنازة</p>	
<p>لا توجد ميزانية محددة للمستشفى</p>		<ul style="list-style-type: none"> • نتجاهل الحالات لغياب الاختصاص "الطب الشرعي، الطبيب النفسي..." • نقص في الموارد البشرية يجعل المدير يعمل بنفسه للقيام بالإجراءات الواجبة • الأطباء يشتكون من ساعات العمل و كثرة الحالات. • المساعدة الاجتماعية: غياب الوسائل يعرقل العمل، بحيث لا يتوفر المكتب حتى على الهاتف. 	<p>مستشفى الدراق بزاكورة (الأطباء، الممرضون و المساعدة الاجتماعية)</p>	
<p>استغربنا أنه لم ترد عليهم أية حالة عنف ومع ذلك يشكون في بعض الحالات لأنه ترد عليهم حالات تكون هناك فيها آثار الكدمات وهناك من أجهضت ولكن دائما يتكتمون بحكم أن الزواج يكون بين الأقارب وان العنف أمر عادي لان أمها تعنف وحمايتها تعنف فما بالك بباقي الأسرة.</p>			<p>المستشفى المركزي بالربصاني</p>	

		<ul style="list-style-type: none"> • يتم إحالة المعتقات الدين يتوافقون على المركز الصحي إلى مركز النجدة و أغلبهم يعانون الفقر بحيث لا يستطيعون حتى تأدية تكلفة الشهادة الطبية أو شراء الدواء و بالتالي تكلفة العنف هنا مكلفة فبعض الحالات تضطر لبيع أدوات منزلية لمعالجة الضرب الناتج عن العنف، أو اقتراض المال لهذا الغرض. وفي بعض المصحات يتم كذلك تقديم الإسعافات الأولية للمعتقين مجانية مع الشهادة الطبية و أغلب الحالات تكون حالات عنف زوجية بنسبة 98% وهناك مساعدات اجتماعيات يقمن بتقديم الإرشادات وكيفية المتابعة القانونية. 	المركز الصحي-ديور الجامع الرباط	
	أكد مدير المستشفى على أهمية هذا البحث	<ul style="list-style-type: none"> • من بين كل 3 مريضات واحدة منهن هي ضحية عنف أسري. • الاستشارة و التشخيص و إعطاء الأدوية و الجلسات الخاصة تكلف ما يعادل 200 درهم لكل جلسة و استشارة. (أغلب النساء المريضات يستفدن فقط من الاستشارة و التشخيص) • كل نزيلة تكلف المستشفى 500 درهم لليوم إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تكاليف التطبيب المراقبة و الحراسة و التغذية و الإقامة) 	مستشفى تطوان	
الشرطة تعجز عن التدخل لحماية النساء و ردع المعتفين بقوة القانون أو لغيابه.		<ul style="list-style-type: none"> • استقبال 6 إلى 10 حالات يوميا. • يضطرون إلى استخدام الوسائل المتوفرة في الأقسام الأخرى • يخصصون ثلاثة من العاملين بالمركز لمتابعة مثل هذه القضايا • أمام ضعف الموارد البشرية فهم يضطرون للعمل على قضايا أخرى عامة. 	مرتيل	الشرطة و الدرك
		<ul style="list-style-type: none"> • الموارد البشرية غير كافية كون مفتش أو عميد شرطة يقوم بمهمتين أو أكثر في كل ملف (تتبع الملف بكل مراحل) • في حالة تراجع النساء في بعض الملفات فهذا يؤثر نفسيا على الضباط الذين تابعوا الملف. • ملفات الطرد من بيت الزوجية يستغرق ساعة واحدة في حين أن باقي الملفات الأخرى تستغرق على الأقل 15 يوما • الملفات التي يصعب فيها القيام ببعض الإجراءات بسبب فرار الزوج مثلا تستغرق الكثير من الوقت والجهد. • لا توجد ميزانية خاصة بالحلية فكل المصاريف تستخلص من الميزانية العادية للشرطة القضائية 	3 مفتشي الشرطة بمديرية الأمن بالحاجب	
• صرحوا أن الملفات عديدة ولا يمكن منحنا إحصاءات إلا بوجود ترخيص	حالة امرأة تبلغ من العمر 64 سنة تتعرض للضرب الدائم من طرف الزوج سبب لها ارتجاج في المخ لأنه كان يطلب منها أن تبيع	<ul style="list-style-type: none"> • كل ملف يتم تتبعه من طرف 3 عناصر كل حسب اختصاصه. • يتأثرون نفسيا بسبب الحالات التي ترد عليهم ويتأثرون أكثر في الحالات التي تبدل فيها مجهود و طاقة كبيرة في متابعة ملف الضحية 	الدرك الملكي بالحاجب	

<ul style="list-style-type: none"> • توعية المرأة المعتنقة بعدم التنازل عن حقها في متابعة المعتنف. 	<p>البراقة التي تملكها، بعد أن رفضت زور الأوراق وبيع البراقة لتبقى الزوجة بدون مأوى مازال هجا الملف لم يحل بسبب اختفاء الزوج ز لا زال الملف مفتوح.</p>	<p>وفي الأخير تتنازل المرأة عن الملف.</p> <ul style="list-style-type: none"> • ارتفاع عدد ساعات العمل التي يقضيها الدركي في تلقي الشكايات والاستماع للضحية ولزوجها (7 أيام تخصص لتتبع كل ملف) • غياب ميزانية مخصصة لتتبع حالات العنف • غياب تعويضات مالية عن ساعات العمل المضافة لتتبع ملفات العنف 	
	<p>لا تتوفر الحلية على سيارة خاصة من أجل نقل النساء المعتنقات سواء في حالة إرجاع المطرودة أو غيرها بل تضطر للانتظار حتى وصول سيارة الشرطة التي تعمل على قضايا أخرى ومتنوعة (مخدرات، سرقة....)</p>	<ul style="list-style-type: none"> • العمل مع النساء المعتنقات شيء صعب جدا ومرهق خصوصا أن خلية استقبال النساء المعتنقات لا تتوفر على موارد بشرية ومادية كبيرة، كما أن، العاملين بالحلية يضطرون للعمل لأوقات إضافية أكثر من الساعات المحددة للضرورة أو عند متابعة إجراءات إحدى الملفات. • في حالة تعرض إحدى النساء المعتنقات للاغتصاب أو الحمل توجه عند الضرورة التحليل إلى مختبر الشرطة العلمية والتقنية بالدار البيضاء في إطار إجراءات البحث وهي مكلفة جدا بالنسبة للدولة. 	<p>قسم الشرطة القضائية خلية مناهضة العنف بالحاجب</p>
<p>ملفات النساء المعتنقات تحظى بالوقت الكافي والعناية الكاملة من طرفنا</p>		<ul style="list-style-type: none"> • تقوم بالاستماع والتوجيه والانتقال مع الضحية لعين المكان. • في حالة الحمل الغير الشرعي من أجل ثبوت الأبوة أو في حالة الاغتصاب توجه الضحية للمختبر العلمي للدرك الملكي بالدار البيضاء للحصول على التحاليل الجينية التي تتكفل الدولة بنفقاتها. • نعمل ساعات إضافية حسب متطلبات الإجراءات في الملف . • الانتقال إلى مناطق نائية تضطر معها للسير على الأقدام للوصول إلى الهدف وهنا نغامر بحياتنا لأن المعتدي قد يتصرف بجنون ويعرضنا للخطر خوفا من إلقاء القبض عليه خاصة في التضاريس الصعبة كالجبال. 	<p>الدرك الملكي بتازة</p>
		<p>ترد علينا حالات وبعد فتح المحضر واخذ أقوال الطرفين نفاجئ بالضحية تتنازل عن الدعوى بحجة أن وجوه الخير تدخلوا للصالح.</p>	<p>مركز الدرك الملكي بالربصاني</p>
	<p>عملي اليومي فيما يخص أمر إرجاع المطرودة إلى بيت الزوجية، أرى فيه عنف آخر ضد المرأة خاصة في وجود نزاع قائم بين الزوجين قد تترتب عليه جرائم واعتداءات أخرى و لا حل لنا غير تطبيق القانون الموجود.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • ليست لدينا ميزانية محددة لكن يمكن تقديرها في وساءل العمل و سائل التنقل. • انعدام الوعي في صفوف النساء بالإجراءات الواجب اتخاذها يجعلنا نضيع الوقت الكثير في الاستماع و التوجيه و كتابة المحاضر و الاتصال و التنقل إلى المراكز البعيدة في غياب اطر 	<p>الشرطة القضائية الدرك الملكي بزاكور</p>

		مخصصة في هذا الشأن.		
المؤسسات التعليمية	عمالة المضيق الفنيدق	<ul style="list-style-type: none"> • داخل كل مؤسسة تعليمية هناك خلية للاستماع أي بمعدل 40 خلية للاستماع في عمالة المضيق الفنيدق و تخصص لكل خلية أستاذين مشرفين بالإضافة إلى توفير الآليات و الأدوات للاشتغال متمثلة في مكتب خاص و حواسب و مستلزمات مكتبية. • تستقبل كل خلية يوميا ما يعادل 6 تلاميذ. • أغلب المشاكل التي تعرض عليهم هي متعلقة بالعنف الأسري القائم على النوع 		
	مراكش	<p>مركز الاستماع بالمؤسسة يشتغل مرتين في الأسبوع و أستاذتين مكلفتين بالمركز تستقبلان التلاميذ كل أستاذة تخصص ساعتين من اجل الاستماع للتلاميذ بحيث يمكن أن يصل عدد التلاميذ إلى 4 حالات، بمعدل 8 حالات في الأسبوع ويتطلب الأمر المتابعة مع كل حالة أي في أوقات أخرى غير الأوقات المخصصة للاستماع، وهي تكلفة كبيرة على مستوى الوقت المخصص لضحايا العنف ضد النساء، كان من الممكن أن يخصص للدراسة وتنظيم أنشطة بالمؤسسة ولو انخفض نسبة العنف ضد النساء سينخفض عدد الحالات الواردة وسترتفع حصيلة التعليم من خلال الأنشطة الداعمة التي ستنجز.</p>		
	مراكز الاستماع بالمؤسسات التعليمية بأكادير	<ul style="list-style-type: none"> • معدل حالات التلاميذ الذين يفدون على المراكز يتراوح بين أربع إلى خمس حالات يوميا و أن أكثر من 60% من الحالات تعاني من مشاكل عدم الاستقرار الأسري الذي يكون العنف أحد أسبابه الرئيسية. • هذا العدد الكبير للحالات الوافدة على المراكز يكلف ميزانية حسب المنسق الإقليمي لمراكز الاستماع يمكن تقديرها كالتالي: ساعات عمل المشرف على النادي أو المركز و التي تصل إلى 20 ساعة أسبوعيا بمعدل 100 درهم للساعة إضافة إلى الفشل الدراسي للتلاميذ الذي يمكن تقدير الميزانية المباشرة التي تخصصها الدولة لكل تلميذ 3000 درهم تقريبا ناهيك عن تجهيزات مركز الاستماع و أدواته التي تحتاج ميزانية غالبا ما تتراوح بين 4000 و 5000 درهم في الموسم الدراسي حسب كل ثانوية. 		
	تيفلت - الحميميات	<ul style="list-style-type: none"> • الغياب المتكرر للتلميذ لأن الأم عند تعرضها للعنف من طرف الزوج تغادر بيت الزوجية وتأخذ معها أطفالها وبالتالي يحدث 	<ul style="list-style-type: none"> • حالة تلميذة عمرها 8 سنوات داخل المدرسة أصبح تعاني هي وإختها من مرض 	<ul style="list-style-type: none"> • خلق خلية يقظة خاصة برصد حالات العنف داخل المؤسسات التعليمية.

<ul style="list-style-type: none"> • خروج قانون يمنع مغادرة الزوجة بيت الزوجية لان الطفل سيبقى في محيطه الاجتماعي المتعود عليه. • تأسيس أندية اجتماعية داخل المؤسسات التعليمية لتقديم المساعدة الاجتماعية للتلاميذ. • الإذن بانتقال التلميذ من مؤسسة تعليمية إلى أخرى يجب أن يسلم للأب والأم معا. 	<p>التبول اللاإرادي نتيجة الحوف الشديد بسبب تهديد الأب لهم ولا مهم بالقتل.</p> <ul style="list-style-type: none"> • حالة طفلين يبلغان من العمر 9 سنوات و 6 سنوات أخذهما الأب من المدرسة وذهب بهما إلى البادية إلى أن تنتهي مسطرة الطلاق التي رفعها على زوجته وبالتالي أصبح الطفلين دون تدرس نتيجة الصراع بين ابويهما. • أب حاول الانتقام من زوجته فسرق ابنه من المدرسة بدون علم الأم وبالتالي تسبب غي غيابه عن المدرسة. 	<p>غياب متكرر للتلميذ يصل إلى درجة الانقطاع المدرسي. خروج الأم من البيت يؤثر بشكل كبير على المردودية التعليمية للأطفال.</p> <ul style="list-style-type: none"> • تعرض الأم للعنف الزوجي يجعلها تهمل أطفالها نظرا للإحباط النفسي الذي تشعر به من جراء العنف الممارس عليها، « تلاميذ يأتون بدون إفطار، بدون إنجاز تمارينهم ». • السلوك العدواني للتلميذ داخل المدرسة بسبب العنف الذي تعود عليه داخل البيت "تلميذ حاول طعن أستاذه بالسكين" • "أي تلميذ يرسب ويكرر السنة الدراسية يكلف الدولة ميزانية مضاعفة تتراوح ما بين 5000 درهم و7000 درهم في السنة." 	
<ul style="list-style-type: none"> • تكوين الأساتذة في الاستماع وتتبع حالات التلامذة الذين يعانون من آثار العنف • توظيف مساعدة اجتماعية داخل المؤسسات التعليمية • التعاقد مع أطباء نفسانيون لتتبع التلامذة • التوعية بظاهرة العنف وآثاره 	<p>" بعد تتبع ملف اعتداء تلميذ بالضرب على أستاذ يدرسه استخلصت الإدارة أن الفعل ناتج عن العنف اليومي الذي يتعرض له الطفل من طرف والدته"</p>	<ul style="list-style-type: none"> • قيام الأساتذة بمهام المساعدة الاجتماعية أي الاستماع وتتبع الأطفال الذين يعانون من العنف • تأثير سلبي على نفسية الأساتذة جراء الاستماع للتلاميذ الذين يعانون من العنف الأسري • -الرسوب والتأخر في المستوى الدراسي للتلاميذ • الهذر المدرسي بالنسبة لعدد من التلاميذ • الأفعال العدوانية التي تصدر عن التلاميذ ضد زملائهم • معالجة وتتبع انعكاسات العنف على التلاميذ يتطلب مدة من الزمن بحيث يأخذ شهر من السنة الدراسية. • تعويض الحصص الدراسية للتلاميذ يتطلب وقت ومجهود • غياب ميزانية وأطر مخصصة لتتبع التلاميذ 	<ul style="list-style-type: none"> • النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية • رئيس قسم مصلحة تدبير الحياة المدرسية • مدير ثانوية ابن خلدون • مدير مدرسة زينب • النزاهة • (الحاجب)
<p>يجب توفير أطر عاملة تساعد على تقويم العنف النفسي والقدراتي للتلميذ حتى يتسنى لنا الرفع من معنويات الطفل واستخلاص نوعية العنف الممارس على التلميذ وتوجيهه ومساعدته.</p>	<p>من أشكال مناهضة العنف أذكر هنا مثلا حيا ورد علينا بمدرسة الأرز بتازة العليا: "أن أبا لابنتين كان يعيش بالخارج جاء للمدرسة ليسجل ابنتيه فحكى لي بأنه ضرب ابنته فأبلغت معلمتها بذلك التي أبلغت بدورها المساعدة الاجتماعية للمؤسسة التي استدعت الشرطة وحكم على الأب بشهرين حبسا نافذة. لدى جاء بابنتيه للمغرب ومنعهما من العيش بالخارج.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • المناطق النائية التي تشتغل بها المعلمة أو الأساتذة تسبب هي بدورها عنفا لها على اعتبار أن هناك حالات تعرضت للاغتصاب والقتل. • العنف الممارس على النساء في بيت الزوجية يؤثر بدوره على الطفل وبالتالي فالطفل الذي يرى أمه تعنف أمامه يكره الدراسة والالتحاق بالفصل الدراسي على اعتبار أنه يرى في معلمه ذلك الأب المعتنف. • حاليا في المؤسسات التعليمية المدير يلعب دور المربي، والمستمع والموجه وهذا يرهق كاهله. 	<p>المؤسسة التطبيقية بتازة العليا</p>

		<ul style="list-style-type: none"> • بالرغم من كون دور الحراسة العامة يقتصر على إخبار أولياء الأمور في حالة الغياب لكنهم غالبا ما يكونون مضطرين لتابعة الحالة مما يتطلب من الحارس العام نصف يوم أو يوم كامل في حالة حضور والدي التلميذ للمناقشة مما يجعله أحيانا يتأخر ساعة بعد الدوام لانجاز عمله الذي كان من المفروض أن ينجزه وهو يقوم بالاستماع لتلميذة أو لأولياء أمرها. • التلميذات في اغلب الأحيان يفرغن ما بداخلهن على تجهيزات المؤسسة مما يكلف خسائر مادية للمؤسسة من تكسير للطاولات صنادير المياه كسر بعض النوافذ. • تأثير العنف الأسري على التلاميذ باستعمالهم المخدرات مما ينعكس سلبا على الأسرة من حيث التكاليف المادية التي تدفعها الأسرة مقابل المخدرات وأيضا لمعالجة أولادها بالإضافة إلى العنف الذي يمارسه التلميذ المدمن من تصرفات غير لائقة بالمرّة بالإضافة إلى تسبب في نزاعات مع الأساتذة والإدارة والتلاميذ أيضا والمجتمع بشكل عام. 	مراكش	
		<ul style="list-style-type: none"> • غالبية التلاميذ الذين يتقطعون عن الدراسة يعانون من العنف داخل أسرهم والنسبة القليلة التي تستمر يكون تراجع في مستواهم الدراسي والانحراف والإدمان علي المخدرات. • بعض الفتيات تهرين من بيوتهن إما لأنهن تعرضن للعنف أو بسبب ما تعانيه الأسرة من تفكك. 	ثانوية للا سلمى التأهيلية بالريصاني	
		<ul style="list-style-type: none"> • 3000 درهم مخصصة للنوادي الحقوقية و الصحية بالمؤسسات التعليمية. • ميزانية خاصة برنامج "مدرسة بدون تدخين" • مصاريف الدورات التكوينية للمؤطرين و المؤطرات • عقد شراكات مع مندوبية الصحة. • ميزانية خاصة بجمعية آباء وأولياء التلاميذ. • ميزانية خاصة بمحو الأمية والتربية غير النظامية خاصة أن عدد المسجلات يزداد سنويا بسبب الانقطاع و الهذر المدرسي. • لكن ليست هناك ميزانية خاصة بالعنف ضد النساء. • الأساتذة المشرفين على مراكز الاستماع في المؤسسات يعملون بشكل تطوعي و يجدون صعوبة تتبع البرامج و الأنشطة بشكل دائم. • هناك حالات النزاعات التي تضطر فيها المرأة لمغادرة المدينة أو 	نيابة التعليم بزاكورة	

		<p>القرية خاصة في وسط السنة ونصدم بإجراءات الانتقال.</p> <ul style="list-style-type: none"> • غياب الأستاذات يعرقل السير العادي للدروس خاصة في النزاعات الدائمة مما يؤثر علي المؤسسة وعلى التلاميذ. 		
غياب تأطير فعال و ميزانية محددة للبرامج و الأنشطة الخاصة بهذا الموضوع لا يمكنها أن تعطي النتائج المطلوبة.		<ul style="list-style-type: none"> • الظاهرة موجودة بدليل الإحصائيات و الواقع والمتدخلين من الجمعيات والمؤسسات كثر و طبيعي أن تكون ميزانية مخصصة لهذه الظاهرة لاستئصالها من الجذور. لكن عمل الجمعيات و مراكز الاستماع عمل تطوعي و يكلفنا الكثير دون أن نعي ذلك. • العمل يدخل ضمن الأنشطة التي يقوم بها الأستاذ لمعالجة و تتبع حالات التلاميذ خاصة الصعبة منها و غالبا ما محتاج لأستاذات لتقترب أكثر من مشاكل التلميذات. 	أستاذة مؤسسة سيدي صالح بتاكونيت زاكورة	
أخذت هذه التقديرات من طرف بعض الطلبة الباحثين في موضوع الطفولة.		<p>ما يعادل نسبة 65% من النزلاء نتيجة العنف الأسري القائم على الجندر داخل الأسرة.</p> <p>يكلف كل نزيل ما يعادل 120 درهم في اليوم</p>	سجن الأحداث بتطوان	سجن الأحداث
مستول عن العاملات في ضيعة فلاحية " قد تكون بعض التسهيلات من طرف رب الضيعة أو العامل المكلف مع بعض النساء حسب أوضاعهن على شكل مساعدات مادية، أكل، تشغيلهن وتجاوز تأخرهن أو غيابهن من اجل مساعدة الأطفال بالدرجة الأولى"	<p>" لقد اضطرت للعمل لأصرف على أبنائي ليطمئنا دراستهم ولأنهم من أداء مصاريف البيت من كراء و تأدية فواتير الكهرباء، خصوصا و أن زوجي مدمن للكحول و الحشيش وهو عاطل عن العمل، فعندما أرفض أن أعطيه المال لشراء الحمر و الحشيش يقوم بضربي و منعي من الذهاب للعمل في الصباح الباكر، فأضطر للتأخر و في أحيان كثيرة أتغيب عن عملي تفاديا للضوضاء وافتضاح أمري أمام الجيران و العائلة و أنا لا اقبل بان يفتضح أمري، لكن المسئولة عن المراقبة تهددني بالطرده إن كررت ذلك، بالرغم من أنها تساهلت معي كثيرا لأنها ابنة الجيران و تعلم حالتني، و لكن المدير يحملها المسؤولية وهي أيضا مهددة بسببي، خصوصا و أنني لست الوحيدة التي تتغيب لنفس السبب" تقول ارحيمو وهي عاملة بمعمل تصبير السمك بطريق مرتيل</p>	<ul style="list-style-type: none"> • حسب مشرف على معمل للتصبير السمك بتطوان، ففي كل يوم هناك أربع نساء على الأقل متغييبين بسبب مشاكل مع أزواجهن، سواء لاضطراهن حضور جلسات بالمحكمة، أو لضرورة العلاج فهن يحضرن شواهد طبية و لكن عندما يتكرر الأمر كثيرا فيؤثر ذلك على ساعات العمل للعاملة وعلى مردودية الإنتاج بالنسبة للمعمل. • كل نصف ساعة تتأخر فيها النساء يخسر المعمل ما يعادل ثلاث كيلو كرامات من تقشير القمرون مثلا بمعامل تصبير السمك. • بالنسبة لمعمل النسيج فقد أكدت إحدى المراقبات به على أن تأخير ساعة عن العمل من طرف عاملة واحدة يكلف المعمل مبلغ 500 درهم. 	تطوان	المعامل و الشركات و الضيعات الفلاحية و الفنادق

		<ul style="list-style-type: none"> • يتم نقلهن من مكان محدد للاجتماع على الساعة السادسة صباحا، ومن تأخرت عن الوقت مهما كان المبرر لا تعمل ولا تكسب، لذلك النساء يأتين للعمل مهما كانت أوضاعهن الصحية وهناك عدد كبير منهن تعفن ويستمرن في العمل من اجل الحصول على قوت أبنائهن، لان العمل في الضبيعات يكون بشكل موسمي فقط، وحتى لو أرادت المرأة القيام بفحوصات أو تقديم شكاية فالأمر يتطلب مصاريف، ووقت، لذلك تؤجل الأمر إلى حين انتهاء العمل بالضبيعة، وبعد انتهاء العمل الشهادة الطبية التي تقوم بها لا تعكس الضرر المتسبب وقت العنف، كما أن النساء لا ترغبن في الغياب عن العمل في الضبيعة لأنهن يعرفن أنه سيتم تعويضهن بنساء أخريات ولن تجدن العمل بسهولة 	ضبيعة فلاحية بمراكش	
	<p>أكد لنا مدير موارد بشرية بضبيعة فلاحيه بأيت عميرة نفس الأمر تقريبا إذ يضطر دائما للتوجه إلى أيت ملول كل صباح لجلب ما بين 40 إلى 50 مياومة لأنه لا يضمن حضور جميع عاملاته الاعتياديات و هو تنقل يكلفه 4 شاحنات نقل بساقيها بمعدل 500 درهم لكل شاحنة " أجرة السائق و البنزين"</p>	<ul style="list-style-type: none"> • حدد لنا مسئول عن الموارد البشرية بمعمل لتصبيرة السمك بأكادير أن تعرض إحدى عاملاته للعنف يكلفه خسارة تقدر ما بين 300 و 700 درهم حسب نوع السمك الذي يصبر في تلك المدة و بما أن حالات التغيب شبه يومية وعادية أي بمعدل 3 إلى 4 عاملات في اليوم فان التكلفة المادية تصل إلى حوالي 2500 درهم يوميا • و عن سبب تعرض عاملاتهم لظاهرة العنف فيرجعها مسئولو الضبيعات إلى أنهم لا يعيشن وضع اجتماعيا مستقرا فمعظمهن نازحات من مدن أخرى و المتزوجات منهن غالبا ما يكون أزواجهن عاطلين عن العمل و بالتالي يحاولون أخذ كل أجرتهن اليومية خاصة مع وجود حالات إدمان لدى معظمهم إضافة إلى العنف الذي يعرضن له على شكل تحرش أو اغتصاب أو حمل غير شرعي و هو ما يؤدي إلى غيابهن أي ضياع ما مقداره 500 إلى 1500 درهم عن عمل كل يوم يتعطل بسبب غياب عاملة • إضافة إلى أن غياب عاملة مدرية و لها خبرة لا يمكن تعويضه بسهولة مما يضطرننا إلى تخصيص مدريات مما يكلفنا مصاريف إضافية تقدرها في 200 درهم عن كل يوم عمل للمدرية. 	معامل تصبير السمك بأكادير "أنزا" و ضبيعتين فلاحيين واحدة باشتوكة و أخرى بايت عميرة	
<ul style="list-style-type: none"> • إصدار تشريعات وقوانين لتجريم العنف • طلب خبرة طبية لإثبات العنف من طرف المحكمة • الأخذ بالشواهد الطبية كإثبات للعنف 		<ul style="list-style-type: none"> • 10 عاملات متزوجات 4 منهن يتعرضن للعنف من طرف الأزواج. • الغياب المستمر لبعض العاملات بسبب العنف أو إجراءات التقاضي مع الزوج يؤثر على مردوديتها و يضيع الوقت أيضا في البحث عن تعويضها. 	(معمل بيرمانود) و (معمل سوهام) مكناس	

		<ul style="list-style-type: none"> • تعدد المهام بالنسبة للعاملة التي تقوم بتعويض غياب المرأة المعنفة. • التعاطف مع المعنفة يؤثر بدوره على نفسية العاملات. • نقص في الإنتاج بالنسبة للمعمل. • التعويض المالي عن ساعات العمل رغم غياب العاملة المعنفة (لأنه يتم الأخذ أحيانا بالشواهد الطبية). 		
		<ul style="list-style-type: none"> • أرباب الشركة يتجاهلون تماما العنف الممارس على العاملة لأنها تتعرض للعنف النفسي والاقتصادي داخل الشركة من سب وقذف واقتطاعات من الأجرة الشهرية بسبب غياب المعنفة ويمرر أن صاحب الشركة يجب أن يقدم طلبته في الوقت المحدد وقد تتعرض العاملة للطرد بسبب غيابها المتكرر رغم إدلائها بالشهادة الطبية. • وبالتالي فإن العنف الذي تتعرض له العاملة من طرف الأسرة يتبعه عنف من طرف رب الشركة 	شركة خياطة sotakofim بتازة	
<ul style="list-style-type: none"> • ضرورة وجود قانون يمنع المرأة العاملة من الطرد بسبب العنف الزوجي، وبالتالي حماية الأسرة من التفكك. • ضرورة اعتبار الشواهد الطبية المسلمة للمرأة العاملة المعنفة حماية لها من الطرد من الشغل. 	<p>امرأة تبلغ من العمر 42 سنة أم ل 3 أطفال أكبرهم فتاة تبلغ من العمر 16 سنة تدرس بمستوى جدع مشترك بالتانوي، الطفل الثاني 14 سنة يدرس بمستوى الثانية إعدادي، والثالث 8 سنوات يدرس بمستوى الثالث ابتدائي. خلال الأربع السنوات الأخيرة أصبحت المرأة العاملة بالشركة تتعرض للغياب المتكرر نتيجة تعرضها للعنف من طرف الزوج تبلغ مدة الغياب ما بين 10 أيام إلى 15 يوم كل ثلاثة أشهر تقريبا، مما عرضها للإنذارات المتكررة من طرف الإدارة، هذه الأخيرة قامت بطردها من العمل في شهر شتنبر 2010. لجأت إلى النقابة للدفاع عنها لكن هذه الأخير لم يكن لها السند القانوني للدفاع لأن قانون الشغل لا يحمي المرأة المعنفة من الطرد من العمل.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • معظم العاملات اللواتي يتعرضن للعنف من طرف أزواجهن تحبط نفسيتهن ولا ينتجن مثل النساء اللواتي يعشن الاستقرار الزوجي. • العاملات المعنفات من طرف أزواجهن يصبين بالانعزال داخل المقالوة ويفقدن التركيز على عملهن. • العاملات المعنفات تأتين متأخرات إلى عملهن. 	شركة تازرين للنسيج بتيفلت/ الحميسات	

	<p>الحالة تحدث عنها مدير الشركة الخياطة حول العنف: بان هناك سيدة تعمل عنده تعرضت إلى العنف من قبل زوجها الذي كان يضربها في كثير من الأحيان وذات يوم ضربها حتى تسبب في كسر يدها وحدث على إثرها الطلاق واستقالت من عملها و ذهبت إلى مدينتها (الدار البيضاء)</p> <p>لأنها لم تكن تقطن بمراكش أخذت أبنائها معها وكان هذا التعنيف الذي تعرضت له هذه الزوجة سببا في انقطاع أبنائها عن المدرسة وسببا في استقالتها من وظيفتها.</p>		شركة خياطة بمراكش	
		<ul style="list-style-type: none"> • أغلب النساء العاملات بالفنادق يعملن بدون عقد عمل وفي غياب ضمانات أو تأمين. • حينما تأتي موظفة لعمل مؤقت في غياب المداومات بسبب ما تطلب أجر أكبر، مما يسبب خلل في حسابات للفندق. • غالبا ما تفقد نساء يعملن بشكل جيد لمدة طويلة او نهائيا بسبب المشاكل الأسرية التي تطول نزاعاتها. 	فنادق محلية بزاكورة	
	<p>بمؤسسة بنكية تم فتح حساب مشترك لزوجين، وبعد نشوب مشاكل بينهما، أخذ الزوجة البطاقة الوطنية للزوجة ومنحها لامرأة ثانية وذهبا إلى البنك من اجل استخراج قيمة مبلغ مالي كبير مدعيا أن السيدة التي كانت معه هي زوجته وبعد شك المدير في أمر السيدة، تشاجر معه الزوج، وبعدها تقدم بطلب لتجميد الرصيد المشترك،</p>		مراكش	المؤسسات البنكية
<ul style="list-style-type: none"> • الاتفاق بين الزوجين عند فتح الحساب على طريقة سحب الأموال أو وضعها • التوقيع المشترك بين الزوجين • توعية الزوجين بحقوقهم في اطار الحساب المشترك. 	<p>" زوج قام بتحويل مبلغ مالي من حساب زوجته لحسابه الخاص حيث كانت قد منحتة وكالة عامة، لم نستطع فعل شيء سوى التدخل ودبا بين الزوجين لكن دون جدوى وكان نتيجة ذلك الطلاق "</p>		الحاجب	

<p>بالنسبة لمديرة وكالة بنكية أكدت أنها تتعاطى مع النساء مما يجعلها تعرف عن ظروفهن الكثير بعكس ما يطلب منهن في البنك حيث يتعاملون مع الحسابات و مع الأشخاص كأرقام و لا يهمهم إن كان صاحب الحساب رجل أو امرأة</p>		<ul style="list-style-type: none"> • مديرة وكالة بنكية بوسط مدينة أكادير أكدت أن وكالتها عرفت ما يقارب 7 حالات إغلاق حساب في ظرف سنة لسيدات بسبب مشاكل مع أزواجهن مما يضطرهن إلى إغلاق الحساب أو تغيير البنك أو اللجوء إلى حلول أخرى. • تقول أن الوكالة البنكية حيث هي مسؤولة قد تفقد زبونات كثيرات بسبب مشاكلهن مع أزواجهن حول الحساب، إذ تقدر فقدان زبونة بفقدان ما بين 500 إلى 1000 درهم شهريا حسب وضعها المالي و نشاطها • أما عن باقي موظفي الوكالات الأخرى فتحدثوا عن مشاكل متعلقة بتدبير الحسابات المشتركة و التي تنتهي هي الأخرى في معظمها بإغلاق الحساب, كل ذلك يقدره الموظفون ماديا بالجهد الإضافي و بإفقاد الوكالة موارد مالية إضافية 	<p>وكالة بنكية بأكادير</p>	
		<ul style="list-style-type: none"> • الموظفة إذا تعرضت للعنف لا يمكن أن تبوح به بل تقدم شهادة طبية مرضية. وبالتالي فإن هناك من يعوضها لكي لا يتوقف العمل، وبالتالي لا يظهر غيابها ولا يؤثر على العمل. • أما بالنسبة للزبناء وخصوصا الزوجة التي تكون قد قامت بفتح حساب بنكي مشترك مع الزوج و في حالة الخصام أو الطلاق بينهما فإن الزوج يستغل سحب مبالغ مالية من رصيد الزوجة وقد يورطها في ديون وفي شيكات بدون رصيد. • وكذلك في حالة رغبتها في فصل الحساب البنكي المشترك بينهما، يجب أن تقدم طلب لبنك المغرب وتنتظر الرد ورغم موافقة بنك المغرب لا يمكن للبنك المحلي تسوية وضعية الحساب البنكي لفائدة المعنفة إلا بإحضار رقم الأجير من الوزارة، بتاريخ حديث و بالتالي تطول مدة العملية وترهق المعنفة. 	<p>البنك الشعبي مولاي يوسف بنازة</p>	
<p>وجدنا صعوبة في جعل موظفي الوكالات يطالعونا على التكلفة الحقيقية لأنهم ليس لهم تصنيف خاص لهذه الحالات</p>	<p>"يؤكد انه إذا تفاقمت ظاهرة العنف فسوف تؤثر على عمل التأمينات لأنه بذلك سترتفع نسبة التعويضات و يرتفع معها إيقاع العمل مما سيضطر لإضافة موظف أو اثنين مما سيكلف الوكالة 4000 على الأقل شهريا. تخيلوا معي لو أن أغلب النساء المنخرطات تعرضن لأمراض مزمنة نتيجة العنف ,، أكيد سينعكس سلبا على عملنا" مديرة وكالة تامين</p>	<p>في دراستهم للملف لا يتم الانتباه إلى العنف الممارس على المرأة بل يتم التعامل فقط مع ملفها الطبي و ما يحتويه في حدود عملهم في التأمين و في حدود تعويضات المرأة المستحقة</p>	<p>وكالة التأمين بأكادير و إنزكان</p>	<p>شركات و وكالات التأمين</p>

لا توجد إحصائيات في هذا الباب		لا يوجد تأمين عن العنف ضد النساء بل يكيف كنعويض عن الحوادث بحسب نسبة العجز التي يسببها لها الحادث من 10% إلى 100% إذا كانت الوسيلة الوحيدة مثلا هي اليد التي تعمل بها المرأة و تعيل بها نفسها فنسبة العجز هنا تقدر ب100% إذا قطعت يدها	وكالات التأمين	
	"أن عائلة اضطرت أن تبيع مسكنها الجيد بسبب عدم تحملهم للضرب و اللكم الذي يطال جارتهم يوميا من طرف زوجها دون أن تحرك ساكنا، حاولت هذه العائلة التدخل لكم دون جدوى و الآن قبلت العائلة العيش في حي أقل مستوى بسبب أنهم في مرحلة البحث عن بيت آخر ارتفعت أسعار البيوت فكانت خسارتهم كبيرة." مدير شركة تتكلف بتسيير سانديك إحدى الإقامات	وجود عدة مشاكل بسبب أسر تعرف عدم استقرار في عمارات بعينها إذ ينعكس ذلك على العمارة ككل فمثلا هناك حالات حيث يكون العنف الذي يسمع خارج الشقة من طرف الجيران سببا في إفراغ بعض الشقق المجاورة و هو ما يعني توقف نسبة من واجبات ألسانديك مما يعرض أعمال الصيانة للتوقف بسبب نقص موارد ألسانديك حيث نفقد 70 درهم عن كل شقة فارغة شهريا	مكاتب ألسانديك " إقامة الهدى إقامة الضحى" بأكادير	الإقامات السكنية المشتركة و ألسانديك
<ul style="list-style-type: none"> • ضرورة وجود قانون يجرم التحرش الجنسي. • نشر ثقافة المساواة بين الجنسين. • إعطاء صلاحية التبليغ والتدخل لمن رأى حالة تحرش جنسي للشرطة. 	<p>حكا لنا السائق عن فناة اضطرت لأخذ سيارة أجرة ليلا للذهاب لشراء الدواء من صيدلية لأمها، فقامت بلباس جلباب وحداء للرجال وغطت رأسها حتى تشبه بالرجل، وتتجنب التعرض للمضايقات.</p> <p>كما أكد لنا السائق أنها فعلا أتقنت تشبهها بالرجل حتى هو لم يعرف أنها فناة إلا عندما تحدثت إليه داخل سيارة الأجرة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • حكا لنا سائق تاكسي أن النساء يخفن السفر ليلا لأنهن يتعرضن للتحرش الجنسي، والمضايقات من طرف الرجال، كما أن أغلبية النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 18 سنة و 40 سنة يرفض السفر بالتاكسي كبير لأنهن يتعرضن للتحرش الجنسي نتيجة الازدحام 6 أشخاص بالتاكسي، فبعض الرجال يستغلون هذا الازدحام للقيام بأعمال التحرش الجنسي... • وحتى إذا اضطرت إحدى النساء للركوب فإنها تدفع أجرت شخصيين حتى تتمكن من السفر بدون مضايقات نفسية من طرف الرجل. 	محطة تيفلت محطة الحميسات	قطاع النقل
<ul style="list-style-type: none"> • توفير حماية مادية و قانونية للمستمتع • توفير جلسات الدعم للمستمتع/حصص الاستماع من الأفضل ان تكون جماعية./ • منح صفة قانونية للمستمتع/بطاقة تحمل مهنة مستمعة/ • تكوين موظفي خلايا استقبال النساء داخل المؤسسات/خاصة فيما يخص كيفية التواصل/ 		<ul style="list-style-type: none"> • تأثير نفسي قوي على المستمتع (يمس الحياة النفسية للمستمعة) يخلق جدارا بين المستمعة و أسرتها. • المستمعة مثقلة بهوموم الغير. • إحباط و تأثير شديد في حالة تراجع النساء في بعض الملفات. • الزيارات المتكررة للنساء ضحايا العنف رغم تتبع ملفاتهم و إعطائهن الحلول -ثقة الزائرات- • يتطلب المزيد من الوقت و الجهد من طرف المستمعة-يستنزف حتى وقتهن الخاص- • التأثير على باقي أنشطة الجمعية لكثرة الانشغال بملفات النساء 	مكناس	الجمعيات و مراكز الاستماع

		<p>المعنفات.</p> <ul style="list-style-type: none"> • استهلاك الكثير من الوقت في القيام بأعمال من المفترض أن يقوم بها الشرطي، الدر كي، المحامي... • يتم استقبال من 49 الى 70 حالة شهريا. 		
	يجب إصدار قانون يحمي مراكز الاستماع	وبحكم كون المنطقة غير كبيرة يلحق المعنف الضحية ويجاوب تعنيفها داخل المركز وفي بعض الأحيان يهدد برفع دعوى.	مركز الاستماع بالرشيدية	
	<p>إحدى النساء جاءت مع زوجها إلى مدينة الريصاني كان لسبب أو لآخر يضرها لدرجة أنها لمجرد سماع خطواته ترتجف، و من رعبها منه أسقطت إبناء من الماء الغليان على صغيرها فمات، جن الزوج وبدلا من أن يتعظ من الحادث الذي كانت له اليد فيه ازداد قسوته علي الزوجة وابنتيه، فزيادة على الضرب كان يخرجهم من المنزل في ليالي الشتاء القارسة ويصب عليهن الماء البارد ويهدد أي احد حاول إيوائهن، وكان إمام المسجد هو الوحيد الذي يفتح لهن المسجد كملجأ.</p> <p>استمرت معاناة هذه المسكينة دون تدخل السلطات لمنع هذا العنف مع العلم أن هذا الأب موظف في إحدى الإدارات العمومية.</p> <p>ماتت الأم المسكينة جراء ما تتعرض له وتركت وراءها ابنتيهما اللتين استمر عليهن جبروت وقسوة الأب.</p> <p>أسعف القدر واحدة فتزوجت، أما الأخرى فبعدها ضاق صدرها من العنف الذي كان يتفنز والدها في إذافتها إياه وضعت حدا لمعاناتها وانتحرت بمساعدة جرعات عشبة سامة.</p>	<p>- فرار الزوج من تلبية المطالب اليومية للأبناء والزوجة يدفع أحيانا الزوجة خصوصا ساكنات القصور إلى النزول قصد التسول في المركز وسلوك بعض الممارسات مثل الدعارة أو القوادة المقنعة.</p> <p>- يخلف العنف ضد المرأة تأثيرا نفسيا قويا بحيث تصبح المرأة إما:</p> <ul style="list-style-type: none"> • ميالة إلى ممارسة العنف داخل محيطها. • محبطة نفسيا ومنهارة جسديا. • الرغبة في الانطواء وعدم ملاقاتة الآخر. • التعبير عن الرغبة في الانتحار. • التنازل عن الحقوق والمطالبة بالطلاق رغبة في الخلاص. 	جمعية بالريصاني	

	<p>المستمعات: كثرة الحالات تجعلنا نكتفي بالاستماع لحالتين و تجاهل الباقي.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • لا توجد ميزانية مخصصة لهذه الظاهرة على الرغم من الإحصائيات الموهولة و التي تتوصل بها الدولة. • غياب وسائل العمل المادية في إقليم كبير يحد من عمل و عطاء الجمعيات و المستمعات و المرافقات أيضا. • المستمعة: تعاني من مشاكل أسرية بسبب العمل في هذا المجال. • كما نضيق الكثير من الجهد و الوقت في الانتظار في الإدارات و التنقل من إدارة إلى أخرى كما تعرضت للتهديد عدة مرات من طرف المعنفين. 	<p>الجمعيات/المستمعات بزاكورة</p>	
		<p>يخصص التعاون الوطني المنح للجمعيات التي تشرف على تسيير مراكز التربية و التكوين و مراكز الإيواء لمساعدة النساء في وضعية صعبة و لتوفير عمل للمعطلات و النساء. التفكير في دور الإيواء للمعنفات في وجود الظاهرة و ازديادها يجعلنا نخسر ميزانية كبيرة يمكننا أن نستثمرها في مشاريع أخرى تعود بالنفع على النساء.</p>	<p>مراكز التربية و التكوين التابعة للتعاون الوطني بزاكورة</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • لم نحصل على إحصاءات بل فقط التأكيد على ان العنف في تكاثر • غياب ميزانية خاصة للخلية • غياب تعويضات مادية لمستخدمي الخلية • غياب تعويضات عن ساعات العمل الإضافية • "مفتحات" • التحفيز المالي والمادي على ساعات العمل وعلى المهام المضافة للمستخدمين • تزويد الخلية بمساعدة اجتماعية • استقلالية الأزواج (السكن المستقل) • العمل على تغيير العقلية الذكورية • تجهيز الخلية بموارد لوجيستكية (مكتب خاص يتوفر على التجهيزات التي تتيح للمرأة المعنفة التصريح بالعنف) 	<p>حاليا نستمتع للمرأة في مكتب به 3 موظفين يصعب على المرأة الحديث بحرية عن بعض التفاصيل (كلام نائبة وكيل الملك)</p>	<ul style="list-style-type: none"> • العدد المتزايد لملفات العنف المرتكب ضد المرأة ينعكس على المستخدمين داخل النيابة العامة المكلفين بالخلية و يؤثر على سيرورة العمل حيث: • تتعدد المهام بالنسبة للعاملين داخل النيابة (مثلا كاتبة الضبط داخل المحكمة الابتدائية بمكناس تقوم بمهمة الاستماع وتتبع ملفات النساء ضحايا العنف رغم أن ذلك لا يندرج ضمن مهامها) • التأثير النفسي السلبي على المستخدمين إثر الاستماع للنساء ضحايا العنف • الإرهاق والتوتر والمعاناة النفسية جراء الاستماع لحالات العنف • الإحباط النفسي لدى المستخدمين إثر صعوبة فك النزاع بين الزوجين وكذا الحالة المزمنة للضحية. • أزيد من 3 مستخدمين لمعالجة وتتبع ملفات العنف ضد النساء • ارتفاع عدد ساعات العمل التي يقضيها مستخدمو النيابة العامة للنظر في ملفات العنف ضد النساء (أزيد من أسبوع لكل ملف) مما يؤثر سلبا على مردوديتهم وعلى تعاطيهم مع الملفات 	<p>النيابة العامة بمكناس</p>	<p>المحاكم</p>

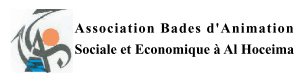
<ul style="list-style-type: none"> • غياب ميزانية مخصصة لمعالجة ملفات النساء ضحايا العنف • غياب تعويضات عن ساعات العمل ومجهود الموظفين على العمل الإضافي • "مقترحات" • محاربة العنف ضد النساء • توعية الزوجين • تخصص الموظفين في العنف الأسري 		<p>ملف العنف ضد النساء يستوجب وقتا إضافيا للاستماع وتنوع الملف</p>	<p>المحكمة المركزية بالحاجب</p>
<ul style="list-style-type: none"> • حالات العنف يتم التكتّم عنها بشكل يثير الاستغراب فبعض الاعترافات لا تتم إلا بعد عدم الرضا بالحكم لهذا يجب علي النساء أن تكن على علم بحقوقهن وكيف يمكنهن اكتسابها. 			<p>مركز القاضي بالريصاني</p>
<ul style="list-style-type: none"> • ولا يصرح إلا بنسبة 25%. من العنف الممارس على النساء 			<p>المحكمة الابتدائية بالرشيدية</p>
		<ul style="list-style-type: none"> • التكلفة التي تتحملها الدولة على عاتقها في حالة تعرض امرأة إلى عنف هي مصاريف الخبرة القضائية والخبرة الجينية التي تنجز أثناء مسطرة البحث القضائي والمساعدة القضائية إضافة إلى مصاريف الترجمان وتعويض الشهود حسب التسعيرة المعمول بها عن تنقلهم للمحكمة للإدلاء بشهادتهم والأمر بالصرف هنا هو الرئيس الأول والخزينة العامة هي مكان الصرف. • كما أن المساعدة الاجتماعية بالمحكمة تقوم بمرافقة الضحية ومواكبة ملفها وهذا قد يعرضها للمخاطر أثناء القيام بمهامها من طرف المعتدي 	<p>نائب الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بتازة ونائب الوكيل العام للملك بمحكمة الابتدائية بجرسيف</p>
		<p>العنف ضد المرأة يكلفني كمساعدة اجتماعية بمحكمة الاستئناف مرافقة بعض الضحايا والمتابعة للحالة وبالتالي فإنني معرضة للخطر عند كل مرافقة من طرف المعتدي إضافة إلى أن المحكمة تقدم المساعدة القضائية المتمثلة في المحامي، الخبرة، المفوض القضائي. المصاريف الإجرائية.</p>	<p>المساعدة الاجتماعية بمحكمة الاستئناف بتازة</p>

		<ul style="list-style-type: none"> • تستقبل خلية العنف بالمحكمة الابتدائية ما يناهز 16 حالة عنف في اليوم و أحيانا يفوق العدد 26 حالة و يخصص لكل حالة عنف 15 دقيقة إلى 20 دقيقة، ووصل عدد الملفات المتعلقة بالعنف إلى 2010/250 ملف و عدد الشكايات وصل 2010/2018 شكاية ، أما فيما يتعلق بالتكلفة المادية فهي غير ظاهرة بشكل مباشر بحيث يعتبر الأجر الذي يتقاضاه الموظفون داخل خلية العنف مبلغ جد مكلف للدولة و كذلك الأوراق التي يشتغلون بها . • هناك حالات تتوافد على الخلية تفكر في الانتحار نتيجة العنف الممارس عليها و حالات تنشرد أبناءها وتكون عرضة للاخفاف. 	مساعدة اجتماعية لخلية العنف بالمحكمة الابتدائية	
هناك تضيق للوقت والجهد وغالبا ما تفاجئ بالتنازل من طرف النساء.	نائب وكيل الملك: "تعييني كرئيس خلية العنف ضد النساء و كرئيس لجنة إقليمية يزيد من المهام و الوقت إلى جانب القضايا الأخرى".	ليست هناك ميزانية لهذا الملف لكن يمكن تقديرها بالمصاريف الخاصة بالوثائق ووسائل النقل والاتصال سواء بالمراكز و المؤسسات و بالضحايا أيضا	وكيل الملك/ نوابه و بعض الموظفين بالمحكمة الابتدائية بزاكورة	
حتى نحن نعاني من العنف بسبب العمل المتواصل و يكلفنا الجهد والوقت و حتي معاناة من مشاكل صحية		لا توجد ميزانية محددة لهذه الظاهرة لكن يمكن تقديرها في: <ul style="list-style-type: none"> • الوثائق. • الوقت. • الأرشفة. • الإعلانات للتحميس والتوعية. • شساعة الدائرة القضائية مع كثرة المشاكل خاصة الأسرية • قلة الموظفين بالمقارنة مع المشاكل و القضايا (الزواج المبكر، ثبوت الزوجية، الطلاق، • مراقبة سجلات العدول يتطلب الوقت الكبير للمراجعة و التصحيح. 	قاضي الأسرة و قاضيين بالمحكمة الابتدائية بزاكورة	
<ul style="list-style-type: none"> • تعميم خلايا الاستماع داخل المراكز والمؤسسات • التعامل مع ملفات النساء بنوع من المساواة لصالح المرأة (صرحت بذلك المحامية) • تغيير وسائل الإثبات • تسريع وثيرة إصدار الأحكام المتعلقة بشكايات العنف ضد المرأة بالمحكمة • تكوين قضاء متخصص في شكايات العنف ضد المرأة 		ظاهرة العنف تؤدي إلى انعكاسات نفسية على المحامي: <ul style="list-style-type: none"> • التوثر والانفعال جراء الاستماع لحالات وطريقة العنف الذي تتعرض له المرأة • الانعكاسات السلبية على نفسية المحامون بسبب طول الإجراءات المسطرية مما يساهم في تغير طباع المحامون • عدد ساعات العمل التي يقضيها المحامي لتجميع ودراسة المعطيات (على الأقل يومين لكل ملف) • أحيانا تكون هناك تكاليف إضافية يتحملها المحامي من ماله الخاص يتسبب فيها التعقيدات المسطرية 	مكناس	المحامون

		<ul style="list-style-type: none"> • 4 ملفات من أصل 10 خاص بالعنف الأسري 		
		<ul style="list-style-type: none"> • يبلغ عدد حالات العنف الأسري في الشهر ثلاث حالات، و الوقت المخصص لكل حالة يتراوح ما بين 20 د إلى 30د. • فالتكلفة المادية لحالة عنف تبلغ 3000 درهم لكل حالة، و تكون حالات لنساء معنفات لا يستطعن دفع هذا المبلغ بحيث يضطر المحامي المكلف أحيانا إلى المساعدة من غير مقابل مادي، شئ آخر يدخل ضمن التكلفة المادية وهو الوثائق التي يتم تعبئتها من طرف المعنفة تكون وثائق مكلفة جدا كالشواهد الطبية التي تصل تكلفتها إلى 200 درهم فما فوق، تكلفة التبليغ (المفوض القضائي) تتراوح ما بين 700 درهم إلى 1000 درهم. • و هناك حالات تفكر في الانتحار من جراء العنف الممارس عليها، و تكون كدالك حالات تعاني من تشرد أطفالها نتيجة العنف اليومي الممارس إما عليهم و إما على الأم. 	محامية من الرباط	
	<p>نستعين بالكاتبة للاستماع لبعض الحالات التي لا تقدر على البوح بها لنا بالاعتداءات التي تعرضت لها في بيت الزوجية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • 70% من الملفات تخص قضايا النساء • تترافع على قضايا النساء غالبا بالمجان نظرا لوضعية النساء المادية • ملفات النساء من أكثر الملفات التي تأخذ الوقت الأكبر من قضايا الأخرى سواء بالمكتب أو الإدارات (الجلسات وطول المساطر) • بالنسبة للموارد البشرية شكايات العنف ضد النساء تمر من جميع المؤسسات و تتطلب مسئولين خاصين بالعناية بهذه الملفات مما يزيد العمل المضاعف للمؤسسات. • مساعدة اجتماعية واحدة بالمكتب الخاص بقضايا النساء لا تكفي و في غيابها تضطر النساء للانتظار أو الرجوع إلى حين آخر خاصة الوافدات منهن من دواوير بعيدة. 	المحامون بزاكورة	
<ul style="list-style-type: none"> • غياب ميزانية لتعويض الموظفة على المهام الإضافية • غياب موارد مالية لتجهيز القسم بموارد لوجيستية • "مقترحات" • تجريم العنف ضد النساء • تجهيز الأقسام بالموارد اللوجيستية 		<ul style="list-style-type: none"> • غياب بعض الوظائف جراء العنف الأسري الممارس عليهم يؤثر سلبا على العمل وذلك بتأخير وتأجيل مصالح المواطنين • تعدد المهام بالنسبة للموظفة التي تقوم بتعويض الغياب ينعكس على نفسيته سلبا وكذا على تفكيرها وعلى طريقة التعامل مع المواطنين وضعف مردوديتها خلال العمل • صعوبة إيجاد حلول لبعض المشاكل التي تعاني منها المرأة المعنفة (تسجيل الأبناء في كناش الحالة المدنية في غياب الوثائق، ثبوت 	بلدية الحاجب قسم الحالة المدنية	القطاعات العمومية

<ul style="list-style-type: none"> • تبسيط المساطر • تعديلات قانونية لفائدة النساء والأطفال 		(الزوجية ...)		
		الاستماع والتوجيه للنساء المعنفات رغم أنه خارج إطار عملي.	رئيس قسم الحالة المدنية	
-	<p> أتوصل ببعض الملفات من المحكمة التي تأتي لتقييم بعض المسائل الملموسة مثال: امرأة في دوار في مجال قروي منع عنها رجل الماء لسقي أرضها لمدة ثلاثة سنوات فوقع الضرر على أرضها ثم لم تعد تستفيد من غلتها. فتم تقويم هذا الضرر حسب عدد الأشجار ونوع الغرس والمدة العمرية للشجرة... شجرة واحدة للزيتون ممكن أن تضع 3طن من الزيتون تقوم الشجرة ب3000 درهم. وهذا يقوم الضرر وتكلفة العنف. </p>		خبير محلف مفتحص مالي بتازة	مكاتب خاصة

Avec le soutien financier
de l'Ambassade du Royaume
des Pays-Bas à Rabat



Espace Oasis de Tafilalet
pour le Développement
Rissani